

# البطالة والآثار النفسية:

## دراسة ميدانية تحليلية

د. محمد بن عبدالله البكر (\*)

### المقدمة

إن قضية البطالة قضية عالمية وعامة لا تخص بلداً أو شعباً من الشعوب بعينه، إذ أنها توجد وبدرجات متفاوتة في معظم إن لم يكن كل دول العالم، لذا يظل موضوع التوظيف أو التشغيل الكامل للقوى العاملة هدفاً ومطلباً تسعى إليه جميع الدول. كما أن درجة معاناة الدول من وطأة البطالة وأسلوب معالجتها ومقاومتها تختلف من دولة لأخرى. حيث يتراوح موقف الدول تجاه البطالة من التجاهل التام أو عدم النظر إليها كمشكلة اجتماعية، إلى جهود تبذل الدول فيها جل الاهتمام من حيث الدراسة والتحليل للوقوف على الأسباب والعوامل المؤدية إليها وذلك لتحديد ووضع أنجع السبل للحد منها وعلاجها.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع البطالة كمشكلة اجتماعية كثر تناوله والحديث عنه في الآونة الأخيرة بالملكة العربية السعودية سواء كان ذلك بمشاركة من بعض مسؤولي الأجهزة الرسمية ذات الاختصاص من حيث النشاط والمهام بالقوى العاملة أو بمشاركة من بعض المفكرين والمهتمين من كتاب وصحفيين من خلال التناول الإعلامي (صحافة، إذاعة وتلفزيون).

(\*) معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

هذا إضافة إلى أن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني قد عنى واهتم بموضوع ومشكلة البطالة بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال العديد من لقاءات الحوار والنقاش الفكري التي يتبناها ويعقدها المركز. كما أننا نجد ظهور عدد من الدراسات والبحوث الأكاديمية المنشورة التي تتناول قضية البطالة بصفة عامة من حيث تحليل آثارها المجتمعية.

وتجدر الإشارة إلى أن بروز الاهتمام بحالة التعطل عند الأفراد وتأثيرها على المجتمع من حيث الدراسة والتحليل والمعالجة وفقاً للأساليب المنهجية في حقل العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس بحدث، فقد بدأ منذ القرن التاسع عشر، وذلك عندما عمد جاهودا وآخرون (Jahoda et al. ١٩٣٣م) إلى وصف الآثار المدمرة للبطالة في إحدى مدن النمسا، وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال عام ١٩٣٠م.

كما نجد مثل هذا الاهتمام في إبراز أهمية العمل والبحث عنه وتوفيره كمبدأ اجتماعي قد وجد في الحقب الزمنية المتقدمة، فمن المنظور الإسلامي ووفقاً للأساليب والمفاهيم السائدة ذلك الوقت، ورد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان والتمرّة والتمرتان، قالوا فما المسكين يا رسول الله قال: الذي لا يجد غنى ولا يعلم الناس حاجته فيتصدق عليه (سنن النسائي). ويمكن النظر إلى مفهوم المسكين الوارد في الحديث وفقاً للاصطلاح المعاصر بأنه «العاطل» الذي لا يجد عملاً يكسب منه قوته وقوت عياله (الجابري، ٢٤٦: م ١٩٩٧م).

## مشكلة الدراسة

إن دراسة البطالة وتحليل أسبابها والآثار المترتبة عليها أمر تسعى وتهدف إليه الكثير من الدول والمنظمات في الوقت الراهن، ولقد تولد ونما هذا الاهتمام وبشكل كبير سواء كان على مستوى الدول (محلياً) أو على مستوى المنظمات والهيئات الدولية (عالمياً) وذلك بسبب الإيمان بالواقع والآثار المدمرة للبطالة على مستوى الفرد والمجتمع والدولة. إذ ترتبط قضية البطالة بشكل رئيسي بالجوانب الرئيسية للبناء الاجتماعي للمجتمع والدولة، والمتمثل بالجوانب: الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية والصحية (البكر، ١٤٢٢هـ).

وحيث إن قابلية الناس للشعور والإحساس بالألم ترتفع في حال عدم عملهم واعتبار البطالة المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضا عندهم (Oswald, 1997:1828). لذا تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تحديد وتقييم تأثير حالة التعطل على مستوى التوافق الاجتماعي لدى عينة من العاطلين عن العمل في مجتمع المملكة العربية السعودية من جانب، وتحليل العوامل والأسباب المرتبطة بحالة التعطل (البطالة) من جانب آخر.

## أهمية الدراسة

يعد حق العمل مطلباً أساسياً لجميع أفراد المجتمع، حيث نجد أن الأنظمة والتشريعات الدولية قد التزمت بالنص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق والمناسب للفرد. لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند ٢٣ فقرة ١ على: « حق العمل لكل إنسان وحرية اختياره... وحق الحماية من التعطل » (Pollis & Schwab, 1979:154).

كما أن أهمية العمل من منظور الاجتماع السياسي (Sociopolitical) تأتي من حيث إنه يلعب دوراً أساسياً في تعزيز روابط الانتماء والالتزام الاجتماعي المتبادل بين الفرد والمجتمع (Social Bond)، مما يولد درجة عالية من الإحساس والشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه والمجتمع معاً. إذ أن تنامي ورسوخ حالة الشعور والإحساس بالمسؤولية عند الفرد تعمل على الحد من دافعية واستعداد الفرد للانحراف والتي تتمثل عادة بالرفض والعدوانية تجاه المجتمع ومؤسساته.

وبما أن محدودية فرص العمل وعدم تنوعها تؤدي إلى ظهور حالة التعطل عند الأفراد الباحثين عنه، لذا نجد أن البطالة تعد مشكلة على مستوى المملكة العربية السعودية والعالم العربي كذلك. حيث أشارت السياسة العامة لوزارة العمل بالمملكة العربية السعودية إلى « أن مشكلة البطالة بين السعوديين تمثل تحدياً خطيراً لا يمكن التعامل معه بالمهدئات والمسكنات والإجراءات الرمزية » (جريدة الرياض، ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٦ م، العدد ١٦٥٥٨ : ٧).

أما فيما يتعلق بالعالم العربي فقد أشار رئيس مجلس الأعمال العربي إلى أن البطالة تعد أخطر مشكلة يواجهها العالم العربي في السنوات المقبلة، حيث أوضح أن نسبة البطالة

العربية تتراوح ما بين ٣٠٪ - ٥١٪ (التدريب والتقنية، ١٠: ٢٠٠٥). وعلى النقيض من ذلك تستضيف الدول العربية في نفس الوقت أكثر من ١٢ مليون عامل أجنبي، وذلك وفقا للتقرير الصادر عن منظمة العمل العربية (جريدة الشرق الأوسط، الاثنين ١٨/٧/١٤٢٩ هـ، العدد: ١٠٨٢٨).

ويمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ١ - البيانات التحليلية للدراسة (Data Analysis) قائمة على استقصاء عينة من العاطلين عن العمل من السعوديين، بينما الكثير من الدراسات والبحوث التي تناولت تحليل ومعالجة موضوع البطالة تكون في الغالب نظرية أو معتمدة على بيانات مسحوبة من إحصائيات شاملة (Population Data).
- ٢ - تقوم عملية التوافق الاجتماعي بدور هام في دعم وتعزيز السلوك السوي لدى أفراد المجتمع والذي يرتبط بسلامة وتكامل البناء الاجتماعي للمجتمع والسياسي للدولة.
- استقصاء وتقييم العوامل والأسباب المرتبطة بحالة التعطل عند عينة الدراسة، لتلافيها أو الحد منها.
- ٣ - دعم صانعي القرارات السياسية والتنموية في اتخاذ ما يلزم من التدابير والإجراءات التي من شأنها وضع الخطط وتعزيز البرامج والأساليب الرسمية وغير الرسمية المعنية بتناول قضية البطالة من حيث الوقاية والعلاج.
- ٤ - تعد البطالة من أهم المشكلات الاجتماعية التي تؤرق القيادات السياسية والإدارية في الدولة، لذا فإن دراستها وتحليلها يعتبر ذا أهمية للقيادة السياسية من حيث معرفة حقيقة حجم المشكلة والآثار المترتبة عليها.

## هدف الدراسة

نظرا لأهمية عملية التكيف الاجتماعي في دعم وتعزيز السلوك الإيجابي والتفاعلي بين الفرد والمجتمع، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع عينة من العاطلين عن العمل بالمملكة العربية السعودية وذلك من حيث:

- ١ - تحديد وتحليل المتغيرات «الخصائص» الشخصية وعلاقتها بحالة التعطل ومستوى التكيف الاجتماعي.
- ٢ - تحديد مستوى التوافق الاجتماعي لدى عينة الدراسة.
- ٣ - تحديد نوع حالة التعطل عند عينة الدراسة.

## أسئلة الدراسة

تتركز أسئلة الدراسة في:

- ١ - ماهي فروق الخصائص الشخصية «الديمغرافية» لدى مفردات العينة، من حيث مستوى التحصيل التعليمي (الحالة التعليمية)، العمر والحالة الاجتماعية.
- ٢ - ما هو مستوى حالة التوافق الاجتماعي لعينة الدراسة.
- ٣ - ما نوع حالة التعطل عند عينة الدراسة.
- ٤ - ما مدى وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين إجابات مفردات العينة على مقياس مستوى التوافق الاجتماعي وفقا لمتغيرات الخصائص الشخصية.

## الإطار المنهجي للدراسة

إن الأسلوب والطريقة الأمثل لتناول ومعالجة المشكلة الاجتماعية (أمنية، اقتصادية، تعليمية... الخ) يقوم على أساس المنهج العلمي والذي لا ينطلق من إصدار أحكام أو افتراضات أو تخمينات ذاتية حول المشكلة أو المشكلات التي يواجهها المجتمع، خاصة إذا كانت هذه الأحكام أو الافتراضات موجهة بدوافع ومواقف مسبقة سياسية كانت أو ذاتية. إنها تنطلق الرؤية الموضوعية للدراسات والبحوث على أساس المنهج العلمي والذي يعتمد أسلوب التحليل سعياً نحو بلورة وتحديد المتغيرات المرتبطة بالمشكلة موضع الدراسة وذلك من حيث واقعها وأسبابها والعوامل المحددة لها (البكر، ٢٠٠٤).

لذا فإن المنهج الذي سوف يستخدم في هذه الدراسة هو المنهج المسحي لعينة من العاطلين عن العمل في المملكة العربية لسعودية، كما أنه سوف يتم توظيف منهج التحليل الإحصائي والوصفي لمتغيرات الدراسة، إذ يتفق ويتناسب هذا المنهج مع أهداف الدراسة وطبيعة البيانات المستخدمة، علماً أن الإطار المنهجي للدراسة يتمثل في الخطوات الإجرائية والمنهجية التالية:

## ١ - بيانات الدراسة

تعتمد البيانات المستخدمة في تحليل وتفسير أسئلة الدراسة على عينة من السعوديين العاطلين عن العمل والذين تقدموا لبرنامج تأهيل طالبي العمل في القطاع الخاص، والمتبنى من قبل وزارة العمل وبالتعاون مع صندوق الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، علماً أن البرنامج التأهيلي قد نفذ في العديد من المعاهد والمراكز التدريبية في مختلف مناطق ومدن المملكة.

## ٢ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد السعوديين العاطلين عن العمل والذين تقدموا بطلب التوظيف من خلال مكاتب العمل، وحسب تصريح لوزير العمل فإن عدد العاطلين الذين من المتوقع أن يتم تسجيلهم خلال تلك الفترة الزمنية المحددة يبلغ مئتي ألف عاطل (جريدة الجزيرة، ٩/١/٢٠٠٥م العدد ١١٧٩١: ٧).

ونظراً لصعوبة وتكلفة استقصاء جميع أفراد المجتمع الخاضع للمعاينة، لذا أخذ عينة من المجتمع محل الدراسة باتباع أسلوب المعاينة غير الاحتمالية (Non-probability Sampling)، وذلك من خلال تطبيق المعادلة الإحصائية التالية:

$$n = \frac{z p (1-p)}{e^2}$$

ووفقاً للمعادلة السابقة فإن عينة الدراسة تتحدد على أساس أخذ نسبة تمثل حدوث الظاهرة التي يهتم بدراستها في المجتمع، وبناءً على المعادلة فإنه يمكن تحديد

النسبة بـ (0.5) (P=0, 0.5) حيث تتيح هذه النسبة تمثيل أكبر عدد ممكن من مجتمع الدراسة في العينة المفحوصة، كما أن خطأ التقدير (e) حدد بـ:  $\pm 0.5\%$ ، وبذلك يتحدد حجم العينة إحصائياً بـ: 384 مفحوصاً (فهمني، 2005: 119)، كما يتضح في نتيجة المعادلة الإحصائية التالية:

$$n = \frac{(1.96) (0.5) (1.0-0.5)}{(0.05)} = \frac{0.9604}{0.0025} = 384$$

ولضمان تمثيل أكبر عدد ممكن من مجتمع الدراسة في أفراد العينة تم توزيع (400) استبانته على العاطلين المشاركين في برامج التدريب التأهيلي لطالبي العمل المشار إليها مسبقاً، علماً أن العائد والصالح للتحليل من هذه الاستبيانات قد بلغ (244) استبانة وذلك بمعدل يبلغ (60%) من مجموع الاستبيانات الموزعة.

### ٣ - أداة جمع البيانات

أعتمد في جمع البيانات على أسلوب الاستبانة وذلك لاستقصاء آراء أفراد العينة المفحوصة، وقد اشتملت الاستبانة على قسمين هما:

#### القسم الأول: تحديد البيانات الشخصية

يتضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية مثل: العمر، مكان الإقامة والسكن، وجود عاطل في الأسرة أو الأصدقاء، مستوى التعليم والتخصص العلمي، الحالة الاجتماعية، الالتحاق بدورات تدريبية، الخبرة السابقة ونوعيتها (العمل)، مقدار الدخل الشهري من العمل السابق.

#### القسم الثاني: قياس التوافق الاجتماعي

اشتمل هذا القسم من الاستبانة على مجموعة من الأسئلة التي تقيس استجابة مفردة العينة على مقياس التوافق الاجتماعي (Social Adjustment Scale). وقد روعي لتقدير استجابة المفحوصين استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج: (أوافق تماماً، أوافق،

غير متأكد، لا أوافق، لا أوافق إطلاقاً). ويشير مقياس التوافق الاجتماعي إلى حالة واستعداد ذاتي عند الفرد تتمثل بمدى القدرة على التكيف والتأقلم مع الظروف والعوامل الاجتماعية المحيطة من عدمه، لذا يتضمن المقياس كمؤشر الدلالة علي مستويين أساسيين لعملية التوافق الاجتماعي عند الفرد هما:

#### أ- مستوى التوافق الإيجابي (Positive Social Adjustment)

تدل أو تتنبأ العلامات الايجابية «المرتفعة» للمقياس بقدرة واستعداد الفرد على عملية التكامل والتفاعل في العلاقات الأسرية والاجتماعية مع الآخرين (النسق الاجتماعي)، إضافة إلى مدى قدرة واستعداد الفرد على الإحساس والشعور الذاتي باحترام وتقدير القيم الاجتماعية والأنظمة الإدارية المرعية ضمن الإطار القيمي والإداري (النسق النظامي). حيث يؤدي الإحساس والشعور الايجابي نحو الإطار القيمي والإداري للمجتمع إلى حالة من التكيف النفسي والاجتماعي لدى الفرد.

#### ب- مستوى التوافق السلبي (Maladjustment)

كما تدل أو تتنبأ العلامات السلبية «المنخفضة» للمقياس إلى صعوبة أو ضعف في عملية التكامل والتفاعل في العلاقات الأسرية والاجتماعية مع الآخرين (النسق الاجتماعي)، إضافة إلى حالة من الشعور والإحساس الذاتي بعدم أهمية الأنظمة والقيم الاجتماعية المرعية ضمن الإطار القيمي والإداري (النسق النظامي)، مما قد يولد عند الفرد ميولاً ومشاعر عدوانية مضادة للمجتمع.

ووفقاً لذلك يمكن أن يوصف الفرد المتسم بحالة قصوى من عدم التوافق الاجتماعي بأنه: الشخص الذي اختار عدم الانسجام والتوافق مع الأنظمة والمعايير والقواعد السلوكية المقررة والمقبولة اجتماعياً. ويمكن الإشارة إلى أهم الخصائص الشخصية التي قد يتصف بها الفرد غير المتوافق اجتماعياً بالتالي:

- ضعف في الوعي الاجتماعي عند الفرد.

- ضعف أو نقص في الشعور العاطفي.

- الإخفاق في تحمل مسؤولية السلوك الشخصي.



- تعتمد تجاوز الأنظمة وعدم احترام ومراعاة القواعد الأخلاقية العامة.

علما أنه تم تصميم مقياس التوافق الاجتماعي لهذه الدراسة وفقا للمقياس النفسي (Psychological Scale) والذي تضمن تقييم حالة المزاج والتكيف الشخصي عند الفرد (Tiggemann & Winefield, 1984:36). علما أن المقياس شمل على ستة عناصر تتعلق بتقييم نظرة الفرد لذاته ونظرته للمجتمع من حوله وطبيعة تفاعله معه. واتباعا للإجراءات والخطوات المنهجية عرضت أداة القياس على عدد من المختصين في حقلي علم الاجتماع وعلم النفس، حيث تم الاستفادة من الملاحظات حول العبارات المكونة للمقياس مما كان له أثر هام في إضافة وإعادة صياغة بعض العبارات.

واستكمالا للإجراءات المنهجية تم تطبيق اختبار الثبات وذلك من خلال أخذ عينة استطلاعية حجمها (50) متدربا من العاطلين عن العمل، وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، تم احتساب درجة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha)، وذلك لتحديد درجة ثبات المقياس، ولقد بلغت قيمة المعامل (0.76)، مما يدل على علو معدل الثبات للمقياس.

## الإطار النظري للدراسة

يشمل الإطار النظري على جزأين رئيسيين؛ يتعلق الأول بتحديد وبلورة المفاهيم الأساسية المضمنة في الدراسة، بينما يختص الجزء الثاني بمراجعة وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بحالة التعطل وعملية التكيف الاجتماعي.

### أولا: المفاهيم الأساسية للدراسة

#### ١ - التوافق الاجتماعي (Social Adjustment)

يعد التوافق الاجتماعي حالة نفسية تتمثل بالتوازن والانسجام بين الفرد والمجتمع، وتشكل من خلال استعداد وقدرة الفرد على التكيف والتأقلم السليم مع الظروف والعوامل الاجتماعية المحيطة به. لهذا يشير مفهوم التوافق الاجتماعي إلى حالة «تكيف المرء لنفسه مع البيئة الاجتماعية واندماجه فيها وتلبيته لمتطلباتها وخضوعه

لظروفها» (الحفني، ١٩٧٨ م: ٣٠٦)، وعلى العكس من ذلك يشير سوء التوافق الاجتماعي إلى «سوء التكيف مع البيئة المادية أو الوظيفية أو الاجتماعية وما يتلو ذلك من مضاعفات انفعالية وسلوكية» (الحفني، ١٩٧٨ م: ٤٤٧).

ووفقاً لمنظور علم الاجتماع تحدث عملية التوافق في الأساس كنتيجة لوجود حالة من التوازن في نظام الوحدات الاجتماعية المكونة من طرفين فأكثر، وحيث يشير مفهوم التوازن الاجتماعي إلى مجموعة الشروط والظروف التي من خلالها تتفاعل وبشكل إيجابي وتعاوني المؤسسات الرئيسية المكونة للمجتمع: المؤسسات الإدارية والاجتماعية، الطبقات الاجتماعية، النظام السياسي، النظام الأسري. لذا تقوم هذه المؤسسات كوحدة اجتماعية في النظام الاجتماعي للمجتمع بدور هام من حيث التأثير في عملية التكيف الاجتماعي عند الفرد (Farley, 1990:588).

## ٢ - قوة العمل

يرتبط مفهوم قوة العمل بحالة التعطل من حيث إنه المحك أو المرتكز الرئيس والذي من خلاله يتم تحديد الحالة النظامية للتعطل، حيث إن بلورة مفهوم قوة العمل تسهم في عملية التحديد النظامي «القانوني» لأفراد المجتمع ممن يمكن أن يعتبروا وفقاً للنظام ضمن قوة العمل، إضافة إلى تحديد أولئك الذين يعدون نظاماً خارج قوة العمل. إذ أن التحديد الدقيق للحالة التي يعد فيها الفرد نظاماً متعطلاً عن العمل يسهم بشكل كبير في بلورة مفهوم البطالة من جانب وفي تحديد أعداد العاطلين (حجم البطالة) ونسبتهم إلى قوة العمل من جانب آخر.

لذا يشير مفهوم قوة العمل إلى أولئك القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل وتبلغ أعمارهم خمسة عشر عاماً فأكثر ذكوراً أو إناثاً، سواء كانوا ضمن المشتغلين أو المتعطلين. علماً أن هذا التعريف يخرج بالطبع جميع الملتحقين بالدراسة والقائمين بالأعمال المنزلية وغير القادرين على العمل والمحالين إلى التقاعد أو غير المشتغلين ممن لا يبحثون عن عمل وليس لديهم الاستعداد للعمل، (البكر، ٢٠٠٤ م: ٢٦٨).

## ٣- البطالة

تتطلب الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع البطالة (كأساس علمي ومنطقي لعملية التحليل والمناقشة) أن يتم تحديد إجرائي ودقيق لحالة التعطل والتي تعكس معنى البطالة كمفهوم علمي. لذا أول ما يتبادر إلى الذهن في دراسة البطالة هو الإجابة عن السؤال الأساسي المرتبط بحالة البطالة ألا وهو من هو العاطل عن العمل؟. وعلى الرغم من بساطة هذا السؤال إلا أنه في الحقيقة يشوبه الكثير من التعقيد والغموض.

إذ أن الإجابة السريعة بأن العاطل هو من لا يعمل غير كافية وفي نفس الوقت غير دقيقة لأنها لا تمثل واقع جميع الذين لا يعملون بأنهم يعانون من حالة تعطل «بطالة»، فقد يكون السبب الدافع لعدم العمل لديهم إما ناتجا عن خيار شخصي وطوعي يتمثل بعدم الرغبة بالعمل، أو أنهم غير قادرين على العمل لسبب عضوي كالمرض، العجز نظرا لكبر السن، بلوغ سن التقاعد أو قد يكون السبب متعلقا ببعض الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل، مثل عدم تجاوز السن النظامي المسموح به للعمل.

كما أن طلاب بعض المراحل التعليمية وإن بلغوا السن النظامي للعمل ولديهم كامل القدرة والاستعداد للقيام به، إلا أنهم مع ذلك لا يعملون ويرجع الأمر في مثل هذا الحال عادة إلى أن خيارهم (الطلاب) الشخصي تمثل بالتفرغ لمواصلة التعليم سواء في المراحل الجامعية أو الدراسات العليا، ففي هذا الحال لا يعتبر مثل هؤلاء عاطلين عن العمل لأنهم في الأساس لا يبحثون عنه. ويتضح بذلك أن هناك الكثير من الأفراد الذين لا يعملون وفي نفس الوقت لا يعدون ضمن العاطلين عن العمل، وعلى ضوء ذلك يستلزم اعتبار الشخص عاطلا اجتماع وتوفر الشروط التالية:

- أن يكون الشخص المتعطل قادرا على أداء العمل والقيام به.
- أن يقوم الشخص المتعطل بالبحث عن فرص للعمل.
- أن يكون الشخص مستعدا وجاهزا للعمل حال توفره ووجوده.

لذا يمكن تعريف الشخص العاطل عن العمل بأنه ذلك الفرد الذي يقدر من الناحية الجسدية على العمل وفي نفس الوقت يبحث عنه إلا أنه لا يجده، ووفقا لمصلحة

الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية يعد الفرد متعطلاً إذا كان عمره ١٥ سنة فأكثر وقادراً على العمل، ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد ويبحث عن العمل بجدية تامة خلال فترة الأربعة أسابيع الماضية المنتهية بنهاية أسبوع الإسناد ولم يجد عملاً (مصلحة الإحصاءات العامة، ١٤٢٧هـ: ٩).

كما تعرف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه «كل من هو قادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر السائد، ولكن دون جدوى» (زكي، ١٩٩٧: ١٧). وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأجر السائد ليس مطلقاً إنما يرتبط بالعديد من الأنظمة والسياسات التي تحدده منها: تنظيم سوق العمل، الحد الأدنى للأجور ومتوسط الدخل.

علماً أن تعريف العاطل يتضمن كلا من أولئك العاطلين الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، إضافة إلى أولئك العاطلين الذين سبق لهم أن عملوا وتركوا أعمالهم لسبب معين، كما تصنف الحكومة الفدرالية الأمريكية العاطل بأنه الشخص الذي ليس لديه عمل يقوم به ولمدة أربعة أسابيع، وفي نفس الوقت يعتبر نشطاً في البحث عن عمل وقادراً على أدائه حال توفره. (Probst, 2005: 269).

#### ٤ - أنواع البطالة

نظراً لكون أحد أهداف الدراسة وأسئلتها يتضمن تحديد نوع حالة التعطل لدى عينة الدراسة، لذا كان من اللازم مناقشة وتحليل أنواع البطالة من حيث المعنى والمفهوم، والتي تتمثل بثلاثة أنواع رئيسية هي:

##### أ - البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

ترتبط البطالة الدورية أساساً بالاقتصاد الحر من خلال وضع أو نشاط الدورة الاقتصادية (Cycle Economic) للبلدان، ومن أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الحر تنوع وتقلب فترات النشاط الاقتصادي بين الصعود «التوسع» (Expansion) والهبوط «الانكماش» (Recession) وذلك وفقاً للدورة الاقتصادية التي تعاشها دولة ما.

وحيث إن مرحلة التوسع تتسم بالازدهار الاقتصادي والمتمثل بزيادة حجم الدخل والنتاج، لذا ينتج عن هذه المرحلة زيادة التوظيف للقوى العاملة، وتستمر

هذه الدورة في رواجها الاقتصادي حتى تصل مستوى الذروة (Stage Peak) عندها يبدأ الوضع الاقتصادي باتخاذ منحني آخر ومعاكس بحيث يتجه نحو الهبوط وبذلك يتصف الاقتصاد بشكل عام بالركود في جميع أو أغلب جوانبه (Bust Economic). مما يؤدي إلى حالة من الانكماش في حجم الدخل والنتائج يترتب عليها ضعف ومحدودية توظيف القوى العاملة.

لذا نجد أن الدورة الاقتصادية التي تمر بها الدول تؤثر على سوق العمل، فإذا كانت الدورة نشطة ومزدهرة فإن ذلك سوف ينعكس بالطلب على سوق العمل من حيث توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل مما يقلص حجم العاطلين عن العمل وبالتالي تنخفض نسبة البطالة. والعكس صحيح أيضا، حيث يزداد حجم العاطلين عن العمل وترتفع نسبة البطالة إذا ما عايشت أو مرت الدولة بمرحلة من الانكماش والكساد الاقتصادي، وقياسا على ذلك يتحدد مفهوم البطالة الدورية وفقا لطبيعة الدورة الاقتصادية من حيث النشاط «الازدهار» أو الركود «الكساد».

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتباط مفهوم البطالة الدورية بطبيعة نشاط الدورة الاقتصادية في دولة (ما)، إلا أن ذلك المفهوم قد لا ينطبق على واقع البطالة في المملكة العربية السعودية، حيث تعيش المملكة في السنوات الأخيرة مرحلة تنسم بالازدهار والانتعاش الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالجانب الخدمي والمصاحب لعائدات النفط الكبيرة، إلا أنها ومنذ سنوات تعاني من ازدياد حالة التعطل في جانب القوى العاملة الموطنة.

#### ب - البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)

يشير مفهوم البطالة الاحتكاكية إلى طبيعة حالة التعطل الناتجة عن عدم وجود حالة اتساق وتناسق بين طالب العمل وأرباب العمل وذلك من حيث صعوبة عملية الاتصال والتواصل بين الطرفين نظرا لنقص أو انعدام المعلومات اللازمة للطرفين عن بعضهما البعض. ويحدث ذلك عادة بسبب التنقلات السريعة والمستمرة من قبل طالبي العمل بين المناطق والمدن مما يطيل الفترة الزمنية التي يمضيها كل من الطرفين في البحث عن الآخر.

لذا نجد أن نقص أو انعدام المعلومات بين من يعرضون العمل (الوظائف) والباحثين عنه (القوى العاملة) يؤدي إلى صعوبة الالتقاء بين جانب العرض وجانب الطلب، علماً أنه كلما طالت مدة الفترة الزمنية بين العرض والطلب للعمل أدى ذلك بالضرورة إلى إطالة مدة التعطل بالنسبة للباحث عن العمل. ويرجع العديد من الاقتصاديين وجود البطالة الاحتكاكية في الأساس إلى الأسباب المتعلقة بتنقلات الأفراد الباحثين عن العمل بين المهن المختلفة من جانب والتنقلات الحاصلة للأفراد بين المدن والمناطق المختلفة بحثاً عن عمل من جانب آخر (زكي، ١٩٩٧م: ٣٠).

لهذا يمكن الاستفادة من وسائل التقنية والميكنة الحديثة والمختلفة في الحد من تفاقم البطالة الاحتكاكية وذلك من خلال إنشاء مراكز متعددة للمعلومات يسجل فيها جميع المعلومات عن طالبي العمل وعن فرص العمل المتوفرة موضحاً فيها المتطلبات اللازمة لكلا الطرفين من حيث الشروط الواجب توافرها في طالب العمل كالمؤهل والخبرة... الخ، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بطبيعة العمل ونوعيته، الأجر والامتيازات الأخرى. وتتوقف فعالية هذه المراكز على مدى توزعها بالمدن والمناطق للدولة من جانب ومدى ربط جميع المراكز الموزعة بمركز واحد، بحيث يعد مركزاً رئيسياً ويطلق عليه المركز الوطني للعمل (Employment for Center National).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من وجود العديد من المكاتب والمراكز المعنية بتوظيف القوى العاملة المواطنة بالمملكة العربية السعودية، إلا أن هذه المكاتب وإن كان لدى البعض منها قائمة بأسماء ومعلومات طالبي العمل إلا أن الكثير يفتقد إلى المعلومات المتكاملة عن فرص العمل المتوفرة في السوق سواء كان ذلك من حيث عدد الفرص أو نوعها «نوع العمل»، كما أن هذه المعلومات تفتقد إلى مركزية الربط وسهولة البحث فيها واسترجاع المعلومات وتحديثها.

### ج - البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)

تعرف البطالة الهيكلية بأنها حالة التعطل الناتجة من واقع التغيرات وعدم الملاءمة بين فرص التوظيف والعمل المصاحبة لبنية النشاط الاقتصادي الحديث للدولة من جانب وتأهيل ومهارات القوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه من جانب آخر.

إذ أن هذا التغير وعدم الملاءمة قد يكون بسبب التوسع في استخدام التقنية الحديثة والميكنة في مؤسسات ومنشآت الأعمال مما ينتج عنه تقليص الاعتماد على الأعمال المؤداة يدويا وبالتالي يتم الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة وبذلك يكون مآلها التسريح من العمل «البطالة». أو أن هذا التغير المسبب للبطالة الهيكلية يعود في الأساس إلى مشكلة في نوعية التأهيل العلمي أو التقني «الفني» للقوى العاملة. مثل نقص وقصور التأهيل بالمعارف والمهارات اللازمة لشغل فرص العمل الجديدة والمعتمدة بشكل رئيسي على متطلبات تتعلق بمستوى متقدم من حيث التأهيل والتخصص «الاختصاص» العلمي، أو إتقان عال للمهارات المرتبطة باستخدام وتطبيق التقنية والميكنة الحديثة، لذا تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لعدم المواءمة والتجانس بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

## ثانياً: الدراسات السابقة

يرتبط مفهوم التوافق الاجتماعي أساساً بشعور وإحساس ذاتي عند الفرد، ويتأثر هذا الشعور والإحساس سلباً أو إيجاباً بحالة التعطل من عدمه، لذا يمكن القول أن العمل يعزز لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي ومستوى الإحساس والشعور بالمسؤولية تجاه الذات والمجتمع مما يؤثر على درجة ومستوى الشعور بحالة التوافق الاجتماعي الإيجابي عند الفرد. أما بالنسبة لحالة التعطل فيتسم الكثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة الشخصية مما يؤثر سلباً على حالة التوافق الاجتماعي لديهم. علماً أن التأثير السلبي لحالة التعطل يكون في الأساس نتيجة لفقدان الفرد العاطل لكل من الدخل «الراتب» والدور الاجتماعي للوظيفة والمصاحبين للعمل (Dooley et al. 2000:424).

لهذا تؤدي حالة التعطل (البطالة) إلى تعرض العاطلين عن العمل للكثير من مظاهر عدم التوافق الاجتماعي والنفسية، مما يجعلهم يتعرضون للضغوط النفسية كثيراً من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية والتي تنتج من جراء البطالة، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية (Vuori and Vesalainen, 1999:525). كما أكد واترس ومور حقيقة اعتلال الصحة النفسية عند

العاطلين، حيث أشارا إلى أن التأثير السلبي للبطالة على الوضع أو الحالة النفسية عند الفرد معلوم ومعروف في الأدبيات ذات الاختصاص (Waters and Moore, 2001).  
ووفقا لافتراضات المشار إليها آنفا، سوف يتم تناول وتحليل الدراسات السابقة من حيث بلورة العلاقة بين حالة التعطل «البطالة» وسوء أو عدم عملية التوافق الاجتماعي (Social Maladjustment) عند الفرد وذلك من خلال العاملين التاليين:

### أ - عامل ذاتي (Personal Factor)

يرتبط العامل الذاتي بأسباب ذاتية أو شخصية تتمثل بعدم قدرة الشخص على تحمل موقف أو مواقف معينة يتعرض لها خلال حياته كحالة التعطل «البطالة»، وتصبح بذلك عامل ضغط مؤثر على الحالة النفسية والمزاجية للفرد، ويشار عادة إلى هذه الأسباب بـ: «القابلية والاستعداد الذاتي». وتزداد القابلية والاستعداد الذاتي لعدم التوافق الاجتماعي عند الفرد في حالة تعطله عن العمل. حيث أكدت الدراسات ذات الاختصاص ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضاء عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين (Clark, Georgellis and Sanfey, 2001); Clark and Oswald, (1994); Winkelmann and Winkelmann, (1998).

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الاعتلال النفسي والعقلي تنتشر وتشيع بشكل أكبر لدى الأشخاص العاطلين عن العمل والمشردين ومن يعيشون في أحياء ومساكن معدمة من حيث الخدمات العامة (Lindstrom, 2005:568). كما أن نتائج دراسة Murphy & Athanasou (1999:88-89) الميدانية تدعم وبشكل قوي الافتراض القائم على أن فقدان العمل يؤثر سلبا على الصحة النفسية بالنسبة للعاطلين عن العمل، ويبرز هذا التأثير بشكل واضح في الشخصية، مستوى التكيف والسلوك. واتساقا مع هذه النتائج أكدت نتائج دراسة Artazcoz, et al (2004:83,89) على أن هناك تزامناً وتربطاً بين حالة التعطل ورداءة الصحة العقلية، إضافة إلى أن تأثير التعطل على الصحة العقلية يكون لدى الرجال أكثر منه عند النساء، ولعل ذلك يعود إلى الدور التقليدي للرجل كمسؤول عن الأسرة والمعيّل الرئيس لها، مما يجعله أكثر تأثراً بضغط حالة التعطل.



## ب - عامل مجتمعي (Societal Factor)

يرتبط العامل المجتمعي بالعديد من المؤسسات الاجتماعية المكونة للنظام الاجتماعي للدولة، وسواء كانت هذه المؤسسات رسمية مثل: المدرسة، النظام السياسي والإداري ومنظمات العمل والإنتاج «قطاع عام/ خاص»... الخ، أو غير رسمية كالأُسرة. لذا يمكن بلورة علاقة العامل المجتمعي بحالة التوافق الاجتماعي من عدمه، وذلك من خلال تطبيقات نظرية الترابط الاجتماعي (Social bond theory)، والتي تقوم منطلقاتها لعملية الضبط الاجتماعي على أساس أهمية تعزيز السلوك الفردي الذي يتواءم مع العرف والقواعد السلوكية العامة المرعية في المجتمع.

ووفقاً للعنصرين الأساسيين لهذه النظرية: عنصر الالتزام (Commitment) وعنصر الاستغراق والمشاركة (Involvement)، تتحد مسؤولية المؤسسات المجتمعية في العمل على تعزيز ودعم أو أصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع مما يدعم ويسهل عملية الاستعداد الذاتي عند الفرد للتوافق والتكيف الاجتماعي مع مجتمعه، الأمر الذي يجد أو يقلص من الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف.

لهذا نجد أن المؤسسات غير الرسمية تقوم بدورها في دعم عملية التوافق الاجتماعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية (Socialization Process) والتي تتركز في التربية الأخلاقية للفرد على عملية الالتزام بمبادئ وأهداف الحياة العامة للمجتمع، إضافة إلى الحرص والعمل على دعم عملية إعداده وتأهيله علمياً ومهنياً ليصبح قادراً على أن يكون عضواً صالحاً وفاعلاً في المجتمع.

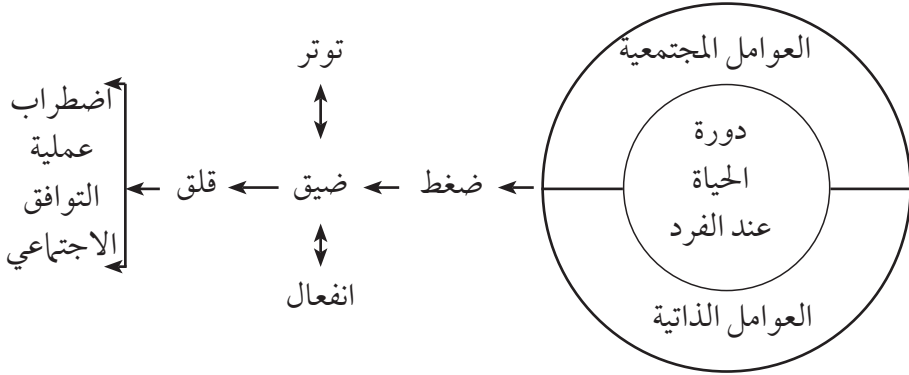
أما المؤسسات الرسمية خاصة تلك المعنية بالتوظيف والعمل، فإن علاقتها بعملية التوافق الاجتماعي تبرز من خلال توفير وإتاحة فرص العمل وتنوعها وذلك بوضع وتطبيق التشريعات والأنظمة الملزمة والمحققة لتوظيف القوى العاملة المواطنة من جانب ودعم وتوجيه مسار عملية التعليم والتدريب لتناسب مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من جانب آخر، هذا إضافة إلى ضرورة استشعار وإيمان مؤسسات القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وذلك من خلال إدراك العواقب والسلبيات

المرتبة على تعطل القوى العاملة المواطنة. وبذا يمكن النظر وبشكل أساسي إلى الصحة النفسية والعقلية للفرد على أنها محصلة ونتيجة لعوامل مجتمعية لا فردية (Nordenmark and Strandh, 1999: 578).

وحيث إن مفهوم العمل يقوم في الأساس على استغراق وقت وجهود الفرد مما يشعره بأهميته وعضويته الفاعلة في المجتمع وذلك من خلال المشاركة والمساهمة في العمل والأداء اليومي للأنشطة والمهن المختلفة في المجتمع، لهذا نجد أن عملية استغراق الوقت والجهد تؤدي إلى تحقيق الذات عند الفرد مما يزيد من عملية تفاعله مع المجتمع ويدعم حالة التوافق الاجتماعي الايجابي لديه.

وتبرز أهمية العمل هنا كأداة للضبط الاجتماعي من خلال الافتراض القائم على أن العمل يلعب دوراً أساسياً في عملية تعزيز حالة الشعور بالتوافق الاجتماعي عند الفرد (Hirschi, 1969). ويوضح نموذج رقم (١) كيفية التكامل والتفاعل بين كل من دور العوامل الذاتية ودور العوامل المجتمعية من حيث تأثيرها على عملية التوافق الاجتماعي عند الفرد.

### نموذج رقم (١)



ويمكن تكييف العلاقة بين البطالة وعدم التكيف الاجتماعي وفقاً للنموذج السابق، وذلك من خلال تأثير دورة الحياة (المعيشة الفردية) أثناء فترة التعطل على القابلية والاستعداد الشخصي للشعور والإحساس بالمعاناة والألم نتيجة حالة التعطل (العوامل الذاتية) من جانب وعدم إتاحة أو وجود فرص للعمل أو تعويضات عن

البطالة (العوامل الموضوعية) من جانب آخر، فحالة الشعور والإحساس بالمعاناة تودي بالفرد إلى وقوع تحت الضغوط.

كما أنه إذا استمر الشعور بالضغط نتيجة لاستمرار حالة التعطل فإن ذلك يولد لدى الشخص حالة من التوتر، الضيق والانفعال مما يؤدي إلى شعور مستمر بالقلق وعدم الأمان، الأمر الذي يقود الشخص في نهاية المطاف إلى حالة من عدم التوافق الاجتماعي قد ينتج عنها اضطراب في العلاقة بين الفرد والمجتمع، لذا تحدث حالة البطالة خلالاً في عملية التكيف النفسي - الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفعه إلى العزلة وعدم الانتماء (البكر، ٢٠٠٤م: ٢٨٧).

ودعماً للافتراض السابق القائم على إبراز أهمية تأثير العوامل الموضوعية الخارجية «المجتمعية» على مستوى وحالة التكيف والتوافق الاجتماعي عند الفرد، نجد أن نتائج الدراسة الميدانية عن مشكلات الشباب بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية تشير إلى أن من أهم المشاكل عند الشباب هو شعورهم بالقلق من عدم حصولهم على وظيفة بعد التخرج، إضافة إلى الشعور بعدم توفر الوظائف الدائمة، كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن سوء التكيف الاجتماعي داخل المجتمع يبرز كأحد المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب (المصطفى والساعاتي، ٢٠٠٧م: ١٠٢).

ولقد أشار لافري (Lafree, 1998: 1325)، إلى أن الارتفاع الهائل لنسبة مستوى وقوع الجريمة في فترة الستينيات بالولايات المتحدة الأمريكية يعود في الأساس إلى أزمة الثقة التي حصلت بين الناس والمؤسسات السياسية في معالجة الضغوط الناتجة من الأوضاع الاقتصادية وبروز ارتفاع في معدلات البطالة الأمر الذي أدى أيضاً إلى تقليص أو تراجع قوة تأثير دور الأسرة كمؤسسة غير رسمية للضبط الاجتماعي.

وتؤكد أهمية العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والجريمة في المجتمع وذلك من خلال نتائج الدراسة المسحية التي قام بها آيزنر لسبعة مجتمعات أوروبية خلال عشرة أعوام، حيث دلت النتائج على أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة في هذه (العطيان، ١٤٢٧هـ: ٣٧٢). كما أكدت دراسة عن تحليل وتقييم العلاقة بين الجريمة والشباب العاطلين عن العمل خلال الفترة الزمنية ١٩٥٨ - ١٩٩٠م، في

الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن سوء الأوضاع الاقتصادية يعد المسؤول الأول عن ارتفاع معدلات الجريمة (Britt, 1994:99).

لهذا نجد أن ارتباط حالة التعطل بمستوى الجريمة والعنف، قد أكدته ودلت عليه الكثير من الدراسات والبحوث العلمية: (البكر، ٢٠٠٤م؛ غبان وآخرون، ٢٠٠٢م؛ الرجب وعبدالرحيم، ٢٠٠٢م؛ ريفكن، ٢٠٠٠م؛ Gould, Mustard and Weinberg, 2002). كما تجدر الإشارة إلى أن إحصاءات مركز أبحاث الجريمة بالمملكة العربية السعودية قد أشارت إلى أن نسبة العاطلين عن العمل والطلاب والمتسربين من مرتكبي الحوادث الجنائية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م تبلغ ٦٨٪ (الغريب، ٢٠٠٦م: ١٨٥).

لذا نستنتج من معطيات ونتائج الدراسات السابقة أن البطالة تتسبب بإحداث اضطرابات نفسية (مع الذات)، وقيمة (مع المجتمع) عند الفرد، وتؤدي في حالة انتشارها وارتفاع معدلاتها في المجتمع إلى ميل واستعداد ذاتي لارتكاب واقتراف مظاهر سلوكية مخالفة للأنظمة والقوانين مثل:

١- الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي: السرقة، السطو، النشل وسرقة السيارات.

٢- الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي: تعاطي المخدرات، إدمان الخمر، الاغتصاب، العنف الأسري (Domestic Violence)، سوء معاملة الأطفال (Child Abuse).

٣- الجرائم ذات العلاقة بالأمن السياسي: العنف، التطرف والإرهاب.

## التحليل والمناقشة

يتناول هذا الجزء التحليل والمناقشة في ضوء النتائج التحليلية لبيانات إجابات عينة الدراسة لكل سؤال من أسئلة الدراسة على حدة:

## أولاً: تحليل المتغيرات الشخصية «الديمغرافية»

تم تحديد المتغيرات الشخصية من حيث تأثيرها وتأثرها بحالتي التعطل ومستوى التكيف الاجتماعي عند الفرد وذلك وفقاً لنتائج الدراسات والبحوث السابقة. فبما يتعلق بمتغير التخصص العلمي والمستوى التعليمي، أكدت دراسة عن ظاهرة بطالة خريجي التعليم العالي في مصر إلى أن من الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة ما يعود إلى خلل في نظام التعليم العالي المتمثل بارتفاع نسبة الالتحاق بالكليات النظرية (محمود، ١٩٩٠م: ٧٦)، كما اعتبرت دراسة البكر (٢٠٠٤م: ٢٨٤) مستوى الحالة التعليمية كمتغير أساسي في تفسير حالة التعطل.

أما من حيث تأثير مستوى التكيف الاجتماعي عند العاطلين عن العمل بحالة التعطل، ومدى وجود عاطل في الأسرة من عدمه وكذلك الحالة الاجتماعية (أعزب أو متزوج). فإن نتائج العديد من الدراسات السابقة أشارت إلى حقيقة تأثير البطالة على اعتلال الصحة النفسية عند العاطلين، (Waters and Moore, 2001)، كما وجد فرق في مستوى التوازن النفسي وتكامل الصحة العقلية بين العاطلين عن العمل والعاملين وذلك لصالح العاملين (Muller and Delahaye, 1996:31).

ولقد أظهرت نتائج دراسة (Clark, A. 1999) انخفاض تأثير حالة التعطل على الوضع النفسي ومستوى التكيف الاجتماعي بالنسبة للمتتعطل عن العمل في حال وجود أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء متعطلين عن العمل كذلك. كما أن متغير الحالة الاجتماعية (أعزب مقابل متزوج) يؤثر على مستوى الصحة النفسية والعقلية بالنسبة للعاطلين عن العمل، إذ يزداد تعرض المتزوجين من العاطلين لتدني مستوى الصحة النفسية والعقلية عنه لدى غير المتزوجين من العاطلين. (Artazcoz, et al 2004:86).

نظراً لأهمية تكوين صورة وفكرة عامة عن الفروق في الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وتحليلها من حيث علاقتها بحالة التعطل، لذا سوف يتم مناقشة هذه الخصائص وفقاً للأسلوب التالي:

## ١ - الحالة التعليمية (المستوى التعليمي)

يتضح من جدول (١) أن النسبة العالية من العاطلين عن العمل هم من حملة الشهادة الثانوية العامة، حيث بلغت نسبتهم (٣, ٤٦٪)، أما نسبة من هم يحملون مؤهل الثانوية العامة فأقل فقد بلغت (٦٨٪) من مجموع العينة.

أن انخفاض مستوى التأهيل العلمي يبرز كأحد الأسباب الرئيسية لحالة التعتل عند عينة الدراسة، وذلك كنتيجة لتدني مستوى التأهيل التعليمي والذي يجد وبدرجة كبيرة من توافر فرص العمل وتنوعها أمام القوى العاملة الباحثة عن العمل، خاصة مع بروز الميزة التنافسية للقوى العاملة في الوقت الراهن كمتطلب رئيسي للتشغيل والتوظيف. وتدعم هذه النتيجة نتائج الدراسات السابقة والتي تشير إلى أن الحالة التعليمية للقوى العاملة تعد المتغير الأساسي الذي يسهم بشكل كبير في تفسير حالة البطالة، بحيث كلما انخفض مستوى التعليم للقوى العاملة زادت حالة البطالة بينها (البكر، ٢٠٠٤: ٢٨٤).

لذا يمكن القول أن عدم قدرة المخرجات التعليمية على تحقيق درجة، ولو بمستوى مقبول من التواءم والتجانس مع متطلبات سوق العمل يعد معضلة ومأزقا في الأجهزة الرسمية المعنية في عمليتي التعليم والتدريب، مما يتطلب إعادة النظر في دور هذه الأجهزة وتصحيح مسارها، وهذا ما أكده وزير التربية والتعليم في المملكة من حيث «أهمية إعادة النظر في المناهج التعليمية... وتهيئة مخرجات التعليم لسوق العمل» (جريدة عكاظ، ٦/٤/٢٠٠٦ م العدد ١٤٤٦٧: ٣).

جدول رقم (١)		
النسبة ٪	العدد	الحالة التعليمية
٩, ٤ ٪	١٢	الابتدائية
١٦, ٨	٤١	المتوسطة
٤٦, ٣	١١٣	الثانوية
١٨, ٠	٤٤	دبلوم
١٢, ٧	٣١	الجامعية
١, ٢	٣	ماجستير
١٠٠, ٠	٢٤٤	المجموع

## ٢ - الدورات التدريبية

يشير جدول رقم (٢) إلى أن معظم أفراد العينة قد تلقوا تدريباً سابقاً، حيث بلغت نسبة من التحقوا بدورات تدريبية (١, ٦٣٪) من مجموع أفراد العينة. ويتضح هنا أن الدورات التدريبية التي التحقت بها عينة الدراسة لم تساعدهم كثيراً من حيث وجود فرص وظيفية أو الاستمرار في العمل لمن سبق له العمل، ويمكن إرجاع هذا التغير بين الحصول على التدريب ووجود حالة التعطل لدى عينة الدراسة إلى الأسباب التالية:

- عدم مناسبة الدورة التدريبية لطبيعة العمل الذي كان يؤدي من قبل أفراد العينة.
- عدم مهنية وجدية المعاهد أو المراكز التي تدرت لديها عينة الدراسة، بحيث أصبحت مخرجاتها غير منافسة في سوق العمل وذلك لضعف الإعداد والتأهيل.
- عدم الربط بين البرامج التدريبية خاصة تلك المقدمة من المعاهد والمراكز والمؤسسات المعنية بالتدريب والتأهيل ومتطلبات سوق العمل.

إن النتائج السابقة تدعو إلى ضرورة مراجعة وتقييم مسيرة العملية التدريبية التي تنفذ من قبل المعاهد والمراكز والمؤسسات المعنية بتدريب القوى العاملة المواطنة سواء كانت هذه المراكز رسمية تابعة للقطاع العام أو تابعة للقطاع الخاص، وتوجيه مخرجاتها لتناسب مع متطلبات سوق العمل. ولعل الخطوة الأولى في تصحيح مسار الأجهزة المعنية بالتدريب، أن تعمل هذه الأجهزة على وضع قواعد معلومات تتضمن معلومات عن الملحقين بها ومتابعتهم خاصة بعد إنهاء البرنامج التدريبي التأهيلي، وتحديد ما إذا كان المتدرب قد التحق بعمل أم لا، وربط قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، المعهد أو المؤسسة التدريبية بإدارة أو هيئة مركزية مستقلة معنية بتجميع وتنظيم البيانات الخاصة بطالبي العمل من القوى العاملة المواطنة، حيث تحقق هذه الخطوة العديد من الأهداف منها:

- تتيح للأجهزة المعنية بالتدريب تصحيح مسار البرامج التدريبية التأهيلية التي تقدمها ومدى مناسبتها لسوق العمل، فيمكن إحداث أو إيقاف تقديم برنامج وذلك وفقاً لاحتياج سوق العمل.

- تفادي حالة التكدس والتشبع «Saturation» الناتجة من التركيز والتوسع في القبول في برامج تدريبية قد انتفت أو تقلصت حاجة سوق العمل إليها إما لسبب وفرة الخريجين أو لحلول التقنية «الميكنة» محل مهارة الأداء البشري.

- يساعد وجود قواعد للمعلومات في أجهزة التدريب على الحد من البطالة الاحتكاكية، وذلك من خلال إيجاد حلقة وصل معلوماتية بين طالبي العمل من جانب وأرباب العمل من جانب آخر.

جدول رقم (٢)		
النسبة %	العدد	الدورات التدريبية
٦٣,١	١٥٤	نعم
٣٦,٩	٩٠	لا
١٠٠,٠	٢٤٤	المجموع

### ٣ - الخبرة السابقة والدخل الشهري

على الرغم من تعطل عينة الدراسة في أثناء توزيع استبانة الدراسة، إلا أننا نجد أن معظمهم كان لديه خبرة عمل سابقة، حيث تقدر نسبة من سبق له العمل من قبل بـ (١, ٦١%) كما هو مشار إليه في الجدول رقم (٣-أ). ومع تعدد الاحتمالات التي يمكن أن تبرر أو تفسر الأسباب الكامنة وراء عدم الاستمرار في العمل، حيث قد تكون أسباباً ذاتية تتعلق بعدم الرغبة أو عدم المهنية «الجدية» عند بعض عينة الدراسة، أو تكون الأسباب ترجع إلى منظمة العمل من حيث الشروط المتعلقة بالتوظيف أو مستوى الأجر.

إلا أن من أهم الأسباب التي قد يعزى إليها ترك أو تسريح عينة الدراسة عن العمل يمكن أن نستنتج من خلال الجدول رقم (٣-ب) المتعلق بالدخل «الراتب» الشهري الذي يحصل عليه أفراد العينة من العمل السابق. حيث تشير بيانات الجدول إلى أن (٩, ٨٥%) ممن لديهم دخل من العمل السابق فإنه لا يتجاوز الثلاثة آلاف ريال. وغني عن القول أن مثل هذا الدخل لا يكون محفزاً أو مشجعاً على الإطلاق للاستمرار في العمل، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن تعويضات البطالة سوف تكون مقارنة جداً لمثل هذا الدخل في حال تبنيها وتطبيقها بالمملكة.



لذا يتعين على الجهات المعنية بالقوى العاملة بالمملكة العربية السعودية العمل على وضع سياسات داعمة لإحلال قوة العمل المواطنة ومنها:  
- تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور.

- ترشيد توظيف واستخدام القوى العاملة غير المواطنة في القطاع الخاص.

جدول رقم (٣-أ)		
النسبة %	العدد	العمل السابق
٦١,١	١٤٩	سبق أن عمل
٣٨,٩	٩٥	لم يسبق له العمل
١٠٠	٢٤٤	المجموع
جدول رقم (٣-ب)		
النسبة %	العدد	الدخل الشهري
١٥,٤	٢٣	أقل من ١٠٠٠
٧٠,٥	١٠٥	من ١٠٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠
١٠,٠٧	١٥	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠
١,٣٤	٢	من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠
٢,٧	٤	٥٠٠٠ فأكثر
١٠٠	١٤٩	المجموع

#### ٤ - وجود عاطل في الأسرة والحالة الاجتماعية

يشير جدول رقم (٤-أ) والمتعلق بإجابة عينة الدراسة عن السؤال الخاص بمدى وجود شخص آخر عاطل عن العمل في الأسرة، إلى أن ما نسبته (٩, ٨٨٪) قد أفادوا بوجود عاطل آخر عن العمل في الأسرة. كما يظهر الجدول (٤-ب) الخاص بالحالة الاجتماعية أن ما نسبته (٣, ٨٧٪) من عينة الدراسة غير متزوجين.

جدول رقم (٤-أ)		
النسبة %	العدد	وجود عاطل في الأسرة
٨٨,٩	٢١٧	نعم
١١,١	٢٧	لا
١٠٠	٢٤٤	المجموع
جدول رقم (٤-ب)		
النسبة %	العدد	الحالة الاجتماعية
٨٧,٣	٢١٣	أعزب
١٢,٧	٣١	متزوج
١٠٠	٢٤٤	المجموع

## ٥ - الفئة العمرية

يشير جدول رقم (٥) إلى أن أغلبية الفئة العمرية لعينة الدراسة تقع ضمن ٢٥ سنة فأقل، حيث بلغ مجموع نسبة هذه الفئة (٦٨٪)، علماً أن ردة الفعل الناتجة عن سوء التكيف الاجتماعي قد تكون حادة أو عنيفة في هذا السن. مما يؤثر سلباً في إيمان وقناعة فئة الشباب بشرعية الامتثال للأنظمة والقواعد السلوكية المرعية والمألوفة في المجتمع. حيث تشير نتائج الدراسات الاجتماعية إلى أن فئة الشباب اللذين لا يتمكنون من الحصول على دخل ثابت ومشروع يقومون أكثر من غيرهم بارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك (Baron and Hartnagel, 1997: 422).

جدول رقم (٥)		
النسبة %	العدد	الفئة العمرية
١٠,٢	٢٥	١٥ - ٢٠
٥٧,٨	١٤١	٢١ - ٢٥
٢٥,٤	٦٢	٢٦ - ٣٠
٦,١	١٥	٣١ - ٣٥
.٤	١	٣٦ - ٤٠
١٠٠,٠	٢٤٤	المجموع

## ثانياً: تحليل مستوى التوافق الاجتماعي

يتضح من الجدول رقم (٦) الخاص ببيانات التكيف الاجتماعي إلى أن نسبة من يتمتعون بمستوى تكيف اجتماعي متوسط إلى عال يبلغ (٥, ٤٣٪) من عينة الدراسة. بينما نسبة من مستوى تكيفهم الاجتماعي منخفض إلى منخفض جداً قد بلغت (٦, ٥٦٪) من مجموع أفراد العينة. وأخذاً بواقع العينة موضع الدراسة يمكن الربط بين حالة التعطل ومستوى التكيف الاجتماعي، ونستنتج من البيانات أن (٥٧٪) من أفراد عينة الدراسة العاطلين عن العمل يعانون من سوء تكيف اجتماعي وقد يكون ذلك بسبب حالة التعطل لديهم.

وتتسق هذه النتيجة مع ما تم عرضه وتحليله في نتائج الدراسات السابقة والتي تشير إلى تعرض العاطلين عن العمل للكثير من مظاهر عدم التوافق الاجتماعي، وذلك نتيجة لشعورهم بعدم الرضاء والعجز وعدم الكفاءة الشخصية. حيث أشار Oswald (1997:1828) إلى أن هناك العديد من الشواهد والدلائل المختلفة التي تؤكد قابلية الناس للشعور والإحساس بالألم في حال عدم عملهم، واعتبار البطالة المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضاء عندهم. كما أكدت مجموعة من الدراسات ازدياد حالة الشعور بعدم الرضاء عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين, Clark, Georgellis and Sanfey, (2001); Clark and Oswald, (1994); Winkelmann and Winkelmann, (1998).

ونظراً لتأثير حالة سوء التوافق الاجتماعي على الشخص من حيث الشعور بعدم الانتماء والعزلة، مما يؤثر سلباً على درجة انسجامه وتوافقه مع الأنظمة والمعايير والقواعد السلوكية المقررة والمقبولة اجتماعياً. لذا قد يؤدي سوء التكيف الاجتماعي الناتج عن حالة التعطل إلى ميل واستعداد ذاتي لارتكاب واقتراف مظاهر سلوكية مخالفة للأنظمة والقوانين، كالوقوع في ارتكاب الجرائم ذات البعد الاقتصادي، الاجتماعي أو الأمني، والمشار إليها آنفاً.

جدول رقم (٦)		
النسبة %	العدد	مستوى التكيف الاجتماعي
٦,٦	١٦	عال
٣٦,٩	٩٠	متوسط
٣٩,٨	٩٧	منخفض
١٦,٨	٤١	منخفض جدا
١٠٠,٠	٢٤٤	المجموع

### ثالثا: تحليل حالة التعطل عند عينة الدراسة

تدل البيانات الخاصة بالتخصص العلمي جدول رقم (٧) أن غالبية عينة البحث ذات تخصص نظري، حيث بلغت نسبتهم (٣, ٦٤%) من مجموع أفراد العينة، أما ذوو التخصصات التطبيقية والعلمية فإن نسبتهم لا تتجاوز (٧, ٣٥%).

ووفقا لبلورة وتعريف مفهوم وأنواع البطالة الذي تم تناوله مسبقا، وبالنظر إلى انخفاض المستوى التعليمي وشيوع التخصص النظري لدى غالبية عينة الدراسة يمكن تصنيف البطالة لدى عينة الدراسة على أنها بطالة هيكلية ناتجة لعدم كفاءة ومواءمة مخرجات معظم المؤسسات التعليمية والتدريبية من حيث الاختصاص لمطلوبات وواقع سوق العمل سواء كان للقطاع العام أو الخاص.

ونظرا لأن متطلبات سوق العمل في الوقت الراهن تركز بشكل كبير في البحث عن القوى العاملة ذات التأهيل العلمي والتطبيقي مما يحد وبشكل كبير في فرص العمل المتاحة أمام خريجي التخصصات النظرية، ويتضح ذلك من خلال البيانات والتصريحات الرسمية للمسؤولين في المؤسسات المعنية بعملية التعليم والتوظيف. حيث أشار وزير التربية والتعليم إلى أن «مشكلة البطالة نجمت عن عدم الاهتمام بتأهيل الخريجين للعمل» (جريدة عكاظ، ٦/٤/٢٠٠٦م العدد ١٤٤٦٧: ٣). كما أرجعت وزارة الخدمة المدنية «المشاكل التي تواجه الخريجين في الحصول على وظيفة إلى عدم التنسيق مع الوزارة

والوزارات ذات العلاقة بالتوظيف عندما تحدث أقسام جديدة في الجامعات مما ينتج عنه عدم الحاجة لبعض التخصصات» (جريدة الوطن، ٣٠/١٢/٢٠٠٥ العدد ١٩١٨: ٧).

لذا تبرز أهمية تصحيح مسار سياسة التعليم العام، بحيث يتم تحويل مرحلة الثانوية العامة إلى مرحلة شاملة تتضمن مناهجها بشكل أساسي التركيز على العلوم الطبيعية، اللغة الانجليزية وأساسيات عامة في اللغة العربية والثقافة الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى إن تطبيق هذا النهج أو المسار التعليمي يتطلب إلغاء ما يعرف بالتخصص الأدبي (إداري أو شرعي) في مرحلة الثانوية العامة، خاصة مع وجود المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود والتي يمكن أن تعد رافدا أساسيا لاحتياج الجامعات وكذلك سوق العمل في الاختصاصات النظرية. علما أن هذا التغيير في دور المعاهد العلمية من حيث اعتبارها المصدر الرئيس للتخصصات النظرية يتطلب أن يتم فك ارتباطها التنظيمي بجامعة الإمام محمد بن سعود وتحويلها إلى التعليم العام بوزارة التربية والتعليم.

إن تبني هذا المسار التصحيحي للتعليم يتسق ويتناسب مع الدعوات والنداءات الحالية والتي تتبنى وترتكز على أهمية إعادة النظر في المناهج التعليمية وإعداد وتهيئة مخرجات التعليم لتتكامل مع احتياجات سوق العمل، إضافة إلى أن استراتيجية تنمية الموارد البشرية لقطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية تنص على «تحسين نوعية ومخرجات نظام التعليم العام من خلال تطوير كفاءته الداخلية والخارجية، ومواكبة نمو الطلب على خدمات التعليم» (خطة التنمية الثامنة، ٢٠٠٥: ٤٢٧).

كما ينسجم هذا النهج في الأساس مع توجهات حكومة المملكة العربية السعودية الهادفة نحو تفعيل عملية التعليم. حيث سبق وأن وجه خادم الحرمين إلى « ضرورة اهتمام المسؤولين في وزارتي المعارف والتعليم العالي والجامعات والمعاهد بالتركيز على المواد العلمية والنظرية التي تفيد الطالب في حياته العلمية، وبما يمكنه من مواجهة مخاطر العصر عن فهم ووعي وإدراك لكل ما يحيط به» (البكر، ١٤٢٢: ٢٦٥).

جدول رقم (٧)		
النسبة %	العدد	التخصص العلمي
٣٥,٧	٨٧	تطبيقي
٦٤,٣	١٥٧	نظري
١٠٠,٠	٢٤٤	المجموع

#### رابعاً: تحليل الفروق في الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

يهدف هذا الجزء من التحليل الإحصائي إلى تحديد مدى وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين إجابات مفردات العينة على مقياس التوافق الاجتماعي لمتغيرات الخصائص الشخصية: التخصص العلمي، الالتحاق بدورات تدريبية، خبرة العمل السابق، وجود عاطل في الأسرة، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الدخل الشهري والفئة العمرية، وذلك من خلال تطبيق الأسلوبين الإحصائيين التاليين:

#### ١ - اختبارات (T-Test)

تم استخدام هذا الاختبار لقياس تأثير متغير: التخصص العلمي، الالتحاق بدورات تدريبية، خبرة العمل السابق، وجود عاطل في الأسرة والحالة الاجتماعية على متوسط درجة التكيف الاجتماعي عند عينة الدراسة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الواردة في جدول رقم (٨)، فإنه يوجد اختلاف في مستوى التوافق الاجتماعي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل (٠,٠٥) لدى خريجي التخصصات التطبيقية مقارنة بخريجي التخصصات النظرية، حيث يزيد مستوى التوافق الاجتماعي للتخصصات التطبيقية إذ بلغ الوسط الحسابي لدرجة التوافق الاجتماعي (٣,٣) مقارنة (٣,٠) بالنسبة للتخصصات النظرية.

وقد يعلل مستوى الفارق الإيجابي في عملية التكيف الاجتماعي بالنسبة لأصحاب التخصصات التطبيقية إلى ثقة أصحاب التخصصات التطبيقية بإمكانية وجود عمل لهم

وذلك بسبب ميزة التخصص، والذي قد يكون أكثر قبولاً في سوق العمل خاصة في القطاع الخاص مما يقلص ويحد من التأثير السلبي لحالة التعطل على مستوى التكيف الاجتماعي.

كما أنه يوجد اختلاف في مستوى التوافق الاجتماعي بين أفراد عينة الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل (0,05)، يرجع إلى مدى وجود عاطل في الأسرة من عدمه. إذ أن مستوى التوافق الاجتماعي يكون أعلى عند أفراد عينة الدراسة ممن ليس لديهم عاطل عن العمل في الأسرة من أولئك الذين لديهم عاطل في الأسرة. ويستتج ذلك من درجة الوسط الحسابي لمقياس التوافق الاجتماعي، حيث بلغت لمن ليس لديهم عاطل عن العمل في الأسرة (17, 3) مقارنة (78, 2) بالنسبة لمن يوجد لديهم عاطل عن العمل. وتجدد الإشارة إلى أن هذه النتيجة مغايرة لدراسة (Clark, A., 1999b)، والتي تظهر انخفاض التأثير النفسي لحالة التعطل على الفرد في حال مصاحبة صديق أو وجود أحد أفراد الأسرة عاطل عن العمل.

ويمكن أن يعلل هذا التغير في نتائج الدراستين إلى أنه من المتوقع أن تكون درجة مستوى التوافق الاجتماعي أقل عند أفراد عينة هذه الدراسة وذلك لشعورهم بالمرارات والأسى المصحوب بالغضب من حالة التعطل المتعددة وكذلك إيمانهم بضعف أو محدودية وجود فرصة عمل في المستقبل القريب بالنسبة لهم وذلك قياساً على عدم إمكانية توفرها لأفراد الأسرة الآخرين. كما أن عينة دراسة (Clark, A., 1999b)، كانت ضمن الفترة المخصصة لاستحقاق تعويضات البطالة، وذلك على خلاف من عينة هذه الدراسة حيث لم تقر أصلاً تعويضات للبطالة في المملكة.

أما بقية المتغيرات الشخصية: الالتحاق بدورات تدريبية، خبرة العمل السابق والحالة الاجتماعية، فإنه ووفقاً للنتائج الواردة في جدول رقم (8) لم يتضح وجود اختلافات ذات دلالة معنوية عند مستوى (0,05) فأقل، من حيث تأثير هذه المتغيرات الشخصية على متوسط درجة التوافق الاجتماعي عند عينة الدراسة.

## ٢ - تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

### أ - المرحلة التعليمية

أظهرت نتائج تحليل التباين الواردة في جدول رقم (٨) أن ليس هناك اختلاف في متوسط مستوى التوافق الاجتماعي بين عينة الدراسة باختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة، إذ أن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المتغير أكبر من (٠,٠٥). ويمكن تبرير عدم تأثير هذا المتغير على مستوى التوافق الاجتماعي، إلى أن حالة التعطل بذاتها تقوم بدور أساسي من حيث التأثير على مستوى التوافق الاجتماعي عند نسبة كبيرة من العينة وبصرف النظر عن المستوى التعليمي.

### ب - الفئة العمرية

تشير نتائج تحليل التباين للفئة العمرية إلى اختلاف مستوى التكيف الاجتماعي عند عينة الدراسة باختلاف الفئة العمرية عند مستوى دلالة معنوية أقل من (٠,٠٥). حيث تدل درجات المتوسطات الحسابية أن الفئة العمرية الواقعة بين ٢١ - ٣٠ سنة، هي الفئة التي تنخفض لديها درجة متوسط مستوى التكيف الاجتماعي مقارنة بالفئة العمرية الواقعة بين ٣١ - ٤٠ سنة، والتي تشير نتائج تحليل التباين إلى ارتفاع متوسط درجة التكيف الاجتماعي لديها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تعد منطقية إذ ما تم تفسيرها ضمن حالة التوقعات والطموح الشخصي التي عادة ما تصاحب الفئة العمرية الأقل، فالشخص يسعى ويطمح في مقبل العمر إلى تحقيق الذات من خلال العمل، والذي يؤدي عند تحققه إلى حالة من الرضا، أما في حالة عدم وجود العمل فإن ذلك ينعكس عند الفئة العمرية الأقل سناً أكثر من غيرها بحالة من عدم الرضا والتوتر النفسي مما يؤثر سلباً على مستوى التكيف الاجتماعي. وتتسق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة والتي تشير إلى أن التأثير السلبي للبطالة على الصحة والتكيف النفسي يعد أقل بين الفئة العمرية من كبار السن. (Lindstrom, 2005:570).



### ج - الدخل الشهري من العمل السابق

تدل النتائج الإحصائية لاختبار تحليل التباين أن هناك اختلافاً في درجة مستوى التوافق الاجتماعي وذلك وفقاً لاختلاف متغير الدخل الشهري من العمل السابق بالنسبة لعينة الدراسة ذات دلالة معنوية عند مستوى إحصائي أقل من (٠,٠٥). حيث تشير متوسطات نتائج تحليل التباين لمستوى التوافق الاجتماعي وفقاً للدخل الشهري الواردة في جدول رقم (٨) أن أفراد عينة الدراسة ممن هم بدون دخل أو من دخلهم من العمل الشهري منخفض هم الأقل من حيث متوسط درجة التوافق الاجتماعي.

كما تشير البيانات الواردة في جدول رقم (٨) إلى ارتفاع متوسط درجات أفراد العينة كلما ارتفع مستوى الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة. إذ تزداد درجة المتوسط بشكل ملحوظ لدى عينة الدراسة لمن دخولهم الشهرية من العمل السابق تزيد عن ثلاثة آلاف ريال.

وتتسق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت تحليل أثر البطالة على الحالة النفسية ومستوى التكيف، حيث تؤدي الضائقة المالية المصاحبة لحالة البطالة إلى معاناة نفسية عند العاطلين عن العمل (Vuori and Vesalainen, 1999:525). كما تدعم نتيجة هذه الدراسة ما توصلت إليه الدراسات السابقة من حيث تأثير العاطلين عن العمل بحالة الشعور بعدم الرضاء بشكل أكثر مما هي عليه لدى العاملين بدوام كامل Clark, Georgellis and Sanfey, (2001); Clark and Oswald, (1994); Winkelmann and Winkelmann, (1998)

جدول رقم (٨) تحليل أثر المتغيرات الشخصية في مستوى درجة التكيف الاجتماعي				
المتغير المستقل	الفئة	المتوسط	قيمة تي /t قيمة F	قيمة الاحتمال
التخصص	نظري	٢,٩	٢,٢-	٠,٠٣
	تطبيقي	٣,٢١		
الحالة الاجتماعية	أعزب	٣,١	٠,٤٨٦	٠,٦٢٧
	متزوج	٣,٢		
التدريب	حاصل على تدريب	٣,١١	٠,٢٦٢	٠,٧٩٤
	غير حاصل	٣,١٨		
الخبرة	يوجد خبرة	٣,١٠	١,٠٣	٠,٠٣
	لا يوجد خبرة	٣,٢٢		
مكان الإقامة	مع الأسرة	٣,١٣	٠,٠٥١	٠,٩٨٨
	خارج الأسرة	٣,١٢		
وجود عاطل في الأسرة	يوجد	٢,٨	٢,٥٦	٠,٠١
	لا يوجد	٣,٢		
المرحلة التعليمية	الابتدائية	٣,١٦٧	١,٨٧١	٠,١٠٠
	المتوسطة	٣,٣١٨٢		
	الثانوية	٢,٨٤٥		
	دبلوم	٣,١٦٧		
	الجامعية	٣,٢٣٥		
	ماجستير	٣,٠٤١		
الفئة العمرية	٢٠ - ١٥	٣,٠٠	٣,٧٣٨	٠,٠٠٦
	٢٥ - ٢١	٢,٥٦		
	٣٠ - ٢٦	٣,٠٨		
	٣٥ - ٣١	٣,٢٢		
	٤٠ - ٣٦	٣,٣٥		

٠,٠١٠	٣,٠٩٨	٢,٥٩٥٣	دون دخل	مستوى الدخل
		٣,٠٧٧٤	أقل من ١٠٠٠	
		٣,١٦٢٢	من ١٠٠٠ إلى أقل ٣٠٠٠	
		٣,٣٣٣	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠	
		٣,٤٥٣٣	من ٤٠٠٠ إلى أقل ٥٠٠٠	
		٣,٩١٦٧	من ٥٠٠٠ فأكثر	

## الخلاصة والتوصيات

تنص الأنظمة والتشريعات الدولية على حق العمل اللائق والمناسب واعتباره مطلباً أساسياً لجميع أفراد المجتمع، لذا أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنص في البند ٢٣ فقرة ١ على: « حق العمل لكل إنسان وحرية اختياره... وحق الحماية من التعطل ». وتأتي أهمية العمل من حيث إنه يلعب دوراً في تعزيز روابط الانتماء والالتزام الاجتماعي المتبادل بين الفرد والمجتمع (Social Bond)، مما يولد لديه درجة من الإحساس والشعور بالمسؤولية تجاه نفسه والمجتمع.

وحيث إن حالة التعطل لا تعد مشكلة ذاتية تتعلق بالفرد العاطل فقط، بل إنها مشكلة معقدة ومتعددة الأطراف من حيث التأثير والتأثير. إذ تتأثر البطالة بسياسات وأنظمة الدولة ذات العلاقة بالتعليم والعمل من جانب، كما أنها تتأثر بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع من جانب آخر. أما من حيث التأثير فإن حالة التعطل لا تقتصر على الفرد العاطل عن العمل فقط، بل تمتد إلى التأثير على البناء الاجتماعي والمتمثل بالجوانب الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية للمجتمع.

إن هذا التأثير الواسع للبطالة يستلزم استشعار قضية المسؤولية الاجتماعية من قبل جميع المؤسسات العامة والخاصة المعنية بعملية تأهيل أو توظيف القوى العاملة في المملكة العربية السعودية.

حيث تبرز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص والعام تجاه قضية البطالة من منطلق ما أكدته البحوث والدراسات العلمية من أن العمل يقوم بدور هام في عملية

تنمية وترسيخ حالة الشعور والإحساس بالمسؤولية والمواطنة السليمة المتكيفة مع نظم وقيم المجتمع عند الفرد، أما عدم العمل «التعطل» فإنه يؤدي إلى تنامي ورسوخ روح الرفض والعدوانية تجاهه المجتمع ومؤسساته.

لهذا تؤثر البطالة على مدى إيمان وقناعة الأفراد العاطلين عن العمل بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة والمرعية في المجتمع مما يؤدي إلى إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف وانتهاك الأنظمة المنظمة للمجتمع والدولة.

وقد دلت نتائج تحليل البيانات على أن انخفاض مستوى التأهيل العلمي يبرز كأحد الأسباب الرئيسية لحالة التعطل عند عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة من يحملون مؤهل الثانوية العامة فأقل (٦٨٪) من مجموع العينة. لذا يمكن اعتبار حالة التعطل نتيجة لتدني مستوى التأهيل التعليمي، وتتسق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة والتي أبرزت نوعاً من العلاقة بين حالة التعطل وانخفاض مستوى التأهيل العلمي.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث ذات تخصص نظري، حيث بلغت نسبتهم (٣, ٦٤٪) من مجموع أفراد العينة، أما ذوو التخصصات التطبيقية والعلمية فإن نسبتهم لا تتجاوز (٧, ٣٥٪).

وبالنظر إلى انخفاض المستوى التعليمي وشيوع التخصص النظري لدى غالبية عينة الدراسة، يمكن أن يأخذ ويستدل بذلك كعامل رئيسي للحد من فرص العمل وعدم تنوعها أمام عينة الدراسة وبالتالي تعطلها، خاصة مع بروز الميزة التنافسية (التأهيل، نوع التأهيل والتدريب) للقوى العاملة في الوقت الراهن كمتطلب رئيسي للتشغيل والتوظيف.

كما أشارت نتائج التحليل الوصفي المتعلقة بالالتحاق بدورات تدريبية إلى أن معظم أفراد العينة قد تلقوا تدريباً سابقاً، حيث بلغت نسبة من التحقوا بدورات تدريبية (١, ٦٣٪) من مجموع أفراد العينة. إضافة إلى أن النتائج تشير إلى أن معظم عينة الدراسة كان لديها خبرة عمل سابقة، حيث تقدر نسبة من سبق له العمل من قبل بـ (١, ٦١٪).

لذا يبدو أن هناك مشكلة في طبيعة أو نوعية الدورات والبرامج التدريبية التي التحقت بها عينة الدراسة، وذلك لأن عملية التدريب لم تساعدهم كثيراً من حيث إيجاد

فرص وظيفية أو الاستمرار والمحافظة على العمل لمن سبق أن عمل. أو أن المشكلة ترجع إلى انخفاض مستوى الدخل الشهري من العمل السابق والذي يتضح من التحليل الوصفي، حيث تشير النتائج إلى أن ما نسبته (٩, ٨٥٪) ممن لديهم دخل من العمل السابق فإنه لا يتجاوز الثلاثة آلاف ريال، وغني عن القول أن مثل هذا الدخل لا يكون محفزا أو مشجعا على الإطلاق للاستمرار في العمل.

أما فيما يتعلق بمستوى التكيف الاجتماعي فإن نتائج التحليل الوصفي تشير إلى ارتفاع في نسبة عينة الدراسة ممن لديهم حالة عدم التكيف الاجتماعي. حيث بلغت نسبة من مستوى تكيفهم الاجتماعي منخفض إلى منخفض جدا (٦, ٥٦٪) من مجموع أفراد العينة. وأخذا بواقع العينة موضع الدراسة يمكن الربط بين حالة التعطل ومستوى التكيف الاجتماعي، ونستنتج من البيانات أن (٥٧٪) من أفراد العينة يعانون من سوء تكيف اجتماعي وقد يكون ذلك بسبب حالة التعطل لديهم.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ت (T-test)، والمتعلقة بقياس تأثير متغيرات الخصائص الشخصية: (التخصص العلمي، الالتحاق بدورات تدريبية، خبرة العمل السابق، وجود عاطل في الأسرة، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الدخل الشهري والفئة العمرية على مستوى التوافق الاجتماعي)، إلى أن متغير التخصص العلمي ومتغير وجود عاطل في الأسرة يؤثران في نتيجة الوسط الحسابي لمستوى التكيف الاجتماعي.

حيث يرتفع متوسط التكيف الاجتماعي لدى عينة الدراسة ذات التخصص التطبيقي مقارنة بالتخصص النظري، كما يقل متوسط التكيف الاجتماعي عند أفراد العينة اللذين يشاطرون حالة التعطل مع أحد من أفراد أسرهم. علما أن نتائج التحليل الإحصائي لم تظهر وجود اختلاف ذا دلالة إحصائية «معنوية» من حيث اختلاف تأثير متغير: الالتحاق بدورات تدريبية، خبرة العمل السابق، الحالة الاجتماعية على متوسط درجة مستوى التكيف الاجتماعي عند درجة معنوية إحصائية (٠, ٠٥) فأقل.

أما نتائج تحليل التباين فقد أظهرت أن ليس هناك اختلاف في متوسط مستوى التوافق الاجتماعي بين عينة الدراسة باختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة عند

مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥) فأقل. ويمكن أن نستخلص من هذه النتيجة أن حالة التعطل تعد المؤثر الرئيس على مستوى التكيف الاجتماعي عند نسبة كبيرة من العينة وبصرف النظر عن اختلاف المستوى التعليمي.

كما أن نتائج تحليل التباين تشير إلى اختلاف درجة المتوسطات الحسابية لمستوى التكيف الاجتماعي عند عينة الدراسة باختلاف متغير الفئة العمرية ومتغير الدخل الشهري من العمل السابق عند مستوى دلالة معنوية أقل من (٠,٠٥).

ووفقاً لمراجعة الإطار النظري ونتائج تحليل الدراسة فإن أهم التوصيات تتلخص فيما يلي:

- ١- إنشاء مركز وطني للعمل (National Center for Employment)، يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بطالبي العمل وفرص العمل المتوفرة في القطاع العام والخاص موضحاً فيها المتطلبات اللازمة لكلا الطرفين من حيث الشروط الواجب توافرها في طالب العمل كالمؤهل والخبرة... الخ، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بموقع وطبيعة العمل، نوعيته، الأجر والامتيازات الأخرى
- ٢- تصحيح مسار البرامج التدريبية والتأهيلية المقدمة من المؤسسات المعنية بالعملية التدريبية وذلك من خلال الحد من البرامج التدريبية التي قد انتفت أو تقلصت حاجة سوق العمل إليها إما لسبب وفرة الخريجين أو لحلول التقنية «الميكنة» محل مهارة الأداء البشري.

- ٣- مراجعة وتقييم مسيرة العملية التدريبية التي تنفذ من قبل المعاهد والمراكز والمؤسسات المعنية بتدريب القوى العاملة المواطنة سواء كانت هذه المعاهد والمراكز تابعة للقطاع العام أو تابعة للقطاع الخاص.

- ٤- حيث إن نوع البطالة عند عينة الدراسة يتمثل بالبطالة الهيكلية، لذا يتعين ترشيد سياسة القبول في الجامعات السعودية وذلك من خلال التوسع والتركيز في عملية القبول على التخصصات التي تتوافق مع متطلبات وحاجة سوق العمل في القطاع العام والخاص.

- ٥- تصحيح مسار سياسة التعليم العام، بحيث يتم تحويل مرحلة الثانوية العامة إلى مرحلة شاملة تتضمن مناهجها بشكل أساسي التركيز على العلوم الطبيعية، اللغة الانجليزية وأساسيات عامة في اللغة العربية والثقافة الإسلامية.
- ٦- العمل على تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور، وذلك لدفع مؤسسات القطاع الخاص لتوظيف القوى العاملة المواطنة.
- ٧- تبني سياسات تعويضات البطالة في المملكة العربية السعودية وذلك للحد من حالة الفقر والعوز عند فئة العاطلين عن العمل، مما قد يسهم في تقليل التأثير السلبي لحالة التعطل على الصحة النفسية والعقلية للعاطلين.
- ٨- الحد من عملية استقدام القوى العاملة الأجنبية وحصرها في مهن محددة.
- ٩- تنظيم وتقنين عملية استقدام العمالة الأجنبية للحد من عملية المتاجرة بها وإتاحة فرص عمل أمام القوى العاملة المواطنة.

## المراجع

البكر، محمد عبد الله (١٤٢٢ هـ). تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد ١٦، عدد (٣٢): ٢٤٧-٢٨٠. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

البكر، محمد عبد الله (٢٠٠٤ م). أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٢ (٢): ٢٦٣-٢٩٥. الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.

التدريب والتقنية (٢٠٠٥ م). خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية. العدد (٧٨)، جمادى الآخرة، ١٤٢٦ هـ. الرياض: المؤسسات العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

الحفني، عبد المنعم (١٩٧٨ م). موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الجزء الثاني. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الجابري، محمد عابد (١٩٩٧ م). الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العطيان، تركي محمد (١٤٢٧ هـ). البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة نظرية على المجتمع السعودي. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد ٢١، عدد (٤١): ٣٤١-٤٠٣. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الرجب، بثينة وآمال عبد الرحيم (٢٠٠٢ م). البطالة والسلوك المنحرف: دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق. شؤون اجتماعية، عدد (٧١): ٩-٤٠. جامعة الشارقة.

الغريب، عبدالعزيز (٢٠٠٦ م). الشباب والعمل: دراسة لإشكالية العودة والبطالة وتحدياتها وآثارها الاجتماعية والأمنية. مجلة البحوث الأمنية، ١٥ (٣٣): ١٥٩-٢٠٤. الرياض: مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية.



المصطفى، عبدالعزيز وعبدالعزيز الساعاتي (٢٠٠٧م). مشكلات الشباب بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وأساليب مواجهتهم لها. مجلة البحوث الأمنية، ١٥ (٣٥): ٥٥-١٠٧. الرياض: مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية.

فهيمي، محمد شامل (٢٠٠٥م). الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج SSPS. الرياض: معهد الإدارة العامة، مركز البحوث.

ريفكن، جيري (٢٠٠٠م). نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية  
زكي، رمزي (١٩٩٧م). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأس مالية المعاصرة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

محمود، نادية يوسف (١٩٩٠م). ظاهرة بطالة خريجي التعليم العالي في مصر الأسباب وكيفية المواجهة. مجلة التربية المعاصرة، ١٥ (٧): ٥٩-٨٤.

مصلحة الإحصاءات العامة، القوى العاملة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦. الرياض: مطابع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

غبان، محروس وآخرون (٢٠٠٢م). البطالة: الأسباب وطرق المعالجة، المدينة المنورة: إمارة المدينة المنورة.

Artazcoz, L., J. Benach, C. Borrell and I. Cortes (2004). Unemployment and Mental Health: Understanding the Interactions Among Gender, Family Roles, and Social Class. «American Journal of Public Health. 88-82: (1)94 ,

Britt, C» (1994). Crime and Unemployment Among Youths in the United States: 1990-1958, A Time Series Analysis «American Journal of Economics and Sociology. 110-99: (1)53 ,

Baron, s. and T. Hartnagel (1997) Attributions, Affect, and Crime: Street Youths Reactions to Unemployment «Criminology, 35, .434-409 (3)

- Clark ,A ,and A .Oswald«.(1994) ,Unhappiness and unemployment«  
Economic Journal.659 – 648 ,104 ,
- Clark ,A .E1999) .b» (Unemployment as a social norm :psychological  
evidence from panel data» Discussion paper no ,05-99.LEO.  
University of Orleans.
- Clark ,A ,.Y .Georgellis and P .Sanfey » .(2001 ) Scarring :The  
Psychological Impact of Past Unemployment «Economica,  
.241-221 ,67
- Dooley ,D ,J .Prause ,K .Ham-Rowbottom» .(2000)Underemployment  
and Depression :longitudinal Relationships .«Journal of Health  
and Social Behavior.436-421:(4)41 ,
- Gould ,E ,B .Weinberg and D .Mustard» .(2002) Crime rate and local  
labor market opportunities in the United States,«1997-1979:  
Review of Economics and Statistics.61 – 45 ,84 ,
- Farley ,J .E .(1990) .Sociology .New Jersey :Prentice Hall.
- Hirschi ,T .(1969) .Causes of Delinquency .Berkeley :University of  
California Press.
- Jahoda ,M ,.P.Lazarsfeld and H .Zeisel .(1933) .Marienthal :the  
Sociography of an Unemployed community .London :Tavistock.
- Lafree ,G» .(1998).Social Institutions and The Crime Bust of the1990 s.«  
The Journal of Criminal Law & Criminology.13251368 :(4) ,88 ,
- Lindstrom ,M» .(2005).Psychological work conditions ,unemployment  
and self-reported psychological health :a population-based  
study .«Occupational Medicine.571-568 :55 ,
- Murphy ,G & J .Athanasou» .(1999)The effect of unemployment on  
mental health .«Journal of occupational psychology.99-72:83,
- Muller ,J .and B .Delahaye«.(1996)The Psychological impacts of Long-  
term unemployment ,sex differences and activity :a case study  
analysis .«Journal of Applied Social Behavior.43-30:(1)3 ,

- Nordenmark ,M .and M .Strandh» .(1999)Towards a Sociological Understanding of Mental Well-Being among the Unemployed: the role of Economic and Psychological Factors «Sociology, .597-577:(3)33
- Oswald ,A «.(1997 ) .Happiness and economic Performance .«Economic Journal.31 – 1815 ,107 ,
- Pollis ,A & .P .Schwab .(1979) Human Rights :Cultural and Ideological Perspectives .New York :Praeger Publishers.
- Probst,T .M» .(2005) .Economic Stressors «In J .Barling ,E .Kelloway and M .Frone) Eds ,(Handbook of Work Stress .London :Sage Publication) .pp.(297-267 .
- Raphael ,R .and R .Winter-Ebmer » .(2001) Identifying the Effect of Unemployment on Crime «Journal of Law and Economics, XLIV.283-259 :
- Tiggemann ,M .And A .Winefield» .(1984) The effects of unemployment on the mood ,self-esteem ,locus of control ,and depressive affect of school Leavers «Journal of Occupational Psychology, .42-57:33
- Vuori ,J .and J .Vesalainen» .(1999) Labour Market Interventions as Predictors of Re-employment ,Job Seeking Activity and Psychological Distress among the Unemployed «Journal of Occupational and Organizational Psychology.538 – 523 ,(4) ,72 ,
- Waters ,L .and K .Moore» .(2001 ) Coping with Economic Deprivation during Unemployment «Journal of Economic Psychology22 , 482-461 ,(4)
- Winkelmann and Winkelmann» .(1998) ,Why are the Unemployed So Unhappy ?Evidence from panel data «Economica.15-1 ,65 ,